عام على كارثة حلب

محافظ حلب لـ«الوطن»: ماضون في الاستجابة لتداعيات الزلزال بالشكل الأمثل

عدد الأسر التي تضررت ٧٢٠ ألف وعدد الأسر المستفيدة من المساعدات الغذائية ٤٣ ألف أسرة

حلب- خالد زنكلو

مضى عام على كارثة الزلزال، التي أصابت حلب ومحافظات سورية أخرى، بأضرار بشرية ومادية بالغة، استدعت تأسيس فريق عمل للاستجابة للزلزال منبثقة من لجنة الإغاثة الفرعية بقرار من المحافظ، بغية تنظيم عمليات الاستجابة والوصول لمخرجات موحدة من كل الجهات العاملة على الأرض.

محافظ حلب حسين دياب، أوضح، أن العمل ومنذ الساعات الأولى لوقوع الزلزال في ٦ و٧ شباط، وخلال الفترة اللاحقة «جرى حصر أضرار المتضررين منه لتقديم الخدمات بالطريقة الأمثل، إذ تم بناء قاعدة بيانات موحدة للمتضررين، بما يساعد على تحليل المعلومات وتحديد سبل التدخل والدعم، ومتابعة تنفيذ كل برامج الدعم المقدمة لهم من جميع الجهات الداعمة، مع توحيد معايير وآلية عمل المنظمات فيما يخص برامج المساعدات النقدية المختلفة، والتي يتم توزيعها بعد تزويد تلك الجهات بالقوائم الاسمية من لجنة الإغاثة الفرعية بشكل متتالٍ».

وبيّن دياب لـ«الوطن» أنه يتم العمل على استكمال عمليات المسح «لحصر أعداد الأبنية غير الآمنة ومن غير الممكن إصلاحها وعدد السكان الذين كانوا يعيشون فيها، إضافة إلى حصر المباني الآمنة والمباني التي بحاجة للهدم».

وأشار إلى أن لجنة الإغاثة الفرعية بمحافظة حلب اعتمدت ٦ أرقام خطوط ساخنة «وذلك لاستقبال مكالمات المتضررين من الزلزال والإجابة عن استفساراتهم المتعلقة بالوثائق المفقودة والأبنية المتضررة، إضافة إلى إمكانية الوصول للعائلات المستضافة المتضررة من الزلزال، إذ تم تلقي ٢،٥٠٨ اتصالات وقدمت الخدمة بشكل كامل للعائلات التي تعاني من فقدان الوثائق الثبوتية».

وأشاد بجهود أفراد المجتمع المحلي «التي تضافرت في تدعيم المباني السكنية التي يقطنها الأفراد الأكثر ضعفاً والذين تأثروا بشدة بالزلزال، حيث قامت مبادرة التدعيم وبالتنسيق مع لجنة الإغاثة الفرعية بأعمال التدعيم لخمسة أبنية في مدينة حلب بعد حصول أهالي تلك الأبنية على الموافقات اللازمة من نقابة المهندسين والجهات ذات الصلة بهذه الأعمال».

اللجان مازالت تكشف

وكشف المحافظ أن اللجان الهندسية «ما زالت تقوم بالكشف لبيان سلامة المباني وأن العمل لا يزال قائماً على استكمال الكشوفات الهندسية الأولية وتقارير التقييم والتوصيف من أجل سير الضرر في كامل مدينة حلب من مجلس المدينة ونقابة المهندسين وبدعم من المنظمات الدولية في قطاع الإيواء وبإشراف فريق عمل الاستجابة للزلزال المنبثق من لجنة الإغاثة الفرعية في محافظة حلب»، مبيناً أن المنظمات والجمعيات تتابع عمليات الرصد لمتضرري الزلزال وإرسالها إلى لجنة الإغاثة الفرعية «حيث تمت الموافقة والختم على الأسماء الواردة والمرسلة خلال الأسبوع الماضي».

وذكر أن عدد الأسر المتضررة الإجمالي بلغ ٧٢٠٦٣٢ أسرة «على حين تم تقديم بدل إيجار للأسر المتضررة بإجمالي عدد ٢،٨٧٥، وبلغ عدد العوائل المستفيدة من برنامج المساعدات النقدية المتعددة الاستخدامات ٤٢٨٤٢ عائلة، بينما وصل عدد المباني السليمة في مدينة حلب إلى ٦٧،١٦٢ مبنى، وجار العمل على دعوة أهالي هذه المباني من مختار الأحياء والوحدات الإدارية للعودة إليها».

وعن إدارة وتنظيم العمل، لفت دياب إلى أنه يتم من خلال عدة مسارات خاصة بالاستجابة الطارئة لتداعيات الزلزال «منها الفورية عبر عملية متابعة وتنسيق كل برامج الدعم المقدمة للمتضررين من الزلزال مع الجهات الداعمة والإشراف على وصول هذا الدعم إلى مستحقيه، إضافة إلى متابعة تطبيق مضامين المراسيم الجمهورية ٣ و٧ الخاصة بمتضرري الزلزال مع كل الجهات المعنية».

وحول المسار المتوسط الأمد، أوضح دياب أن لجنة الإغاثة الفرعية «اعتمدت مخطط المرحلة الأولى لتوزع الوحدات السكنية المسبقة الصنع على جزء من أرض جبرين شرق حلب، وبمساحة تقريبية مقدارها ٥،٧ هكتارات من أصل ٦٥ هكتاراً، حيث تم إنجاز العمل لحوالي ٢٠٠ وحدة سكنية مجهزة بنسبة ٩٥ بالمئة، بالتوازي مع أعمال التحضير لتأمين البنية التحتية لها، وذلك بالتعاون مع الجانب العراقي».

وفيما يخص المسار الطويل الأجل، أشار إلى أنه تجري متابعة تنفيذ حلول الإيواء الدائمة «من خلال متابعة تنفيذ مشروع أبنية السكن البديل للمتضررين في منطقتي الحيدرية والمعصرانية، البالغ عدد شققها ٤٤٠ شقة سكنية، إضافة إلى متابعة عملية تأمين دعم الصندوق الوطني من أجل إعادة بناء الأبنية في المناطق المنظمة من المتضررين المالكين لهذه الأبنية، إلى جانب متابعة برامج الدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر المتضررة بالزلزال من أجل استعادة سبل العيش للمتضررين وتعزيز عملية التحول إلى مرحلة التعافي المبكر».

وتحدث عن مشروع الدعم النقدي لاستعادة سبل العيش للمشروعات المتناهية الصغر المتضررة في مدينة حلب «حيث قدمت ٤٢٦ منحة من الهلال الأحمر العربي السوري و١٠٠ منحة من منظمة «إسعاف أولي» الدولية، بينما تضمن مشروع الدعم النقدي لتلبية احتياجات الشتاء للأسر التي تضررت منازلها من الزلزال في حلب ١٦٦٣ منحة مقدمة من الهلال الأحمر العربي السوري»، ونوه إلى أن عدد المستفيدين من برنامج المساعدات المالية غير المشروطة بلغ ٤٢٨٤٢ عائلة.

معوقات

وحول المعوقات التي واجهت الاستجابة لكارثة الزلزال والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، أوماً إلى عدم توفر الوقود الكافي وشح الإمكانات المتعلقة بالآليات التي تستخدم في عمليات الإنقاذ والحفارات والكوادر البشرية المدربة «وكذلك البطء بتزويدنا بنتائج الكشوفات الهندسية وكشوفات لجان السلامة العامة نتيجة التأكد من صحة الكشوفات، إلى جانب منظومات الطاقة البديلة الأولية واستخدام السجلات الورقية عند المخاتير لعدم توفر أجهزة حاسوبية لديهم».

وعن الاحتياجات المطلوبة في القطاع التعليمي، قال: تلزمه مستلزمات تقنية من أجهزة حواسيب وطابعات وكاميرات مراقبة ومجموعات توليد كهرباء باستطاعات مختلفة، كما يحتاج القطاع الصحي إلى أدوية أمراض السرطان والأدوية البيولوجية والمناعية، وأجهزة ومعدات طبية مثل أجهزة الرنين المغناطيسي والطبقي المحوري المتعدد الشرائح وأجهزة التخدير وأجهزة التنفس الاصطناعي ومحطات توليد أوكسجين للمشافي وأجهزة تنظير عضمي وقصبي».

وأضاف: «أما الاحتياجات المطلوبة في قطاع مجلس المدينة، فهي: آليات هندسية لأعمال إزالة الأنقاض وكذلك إزالة المباني التي بحاجة إلى هدم وآليات إنقاذ وإسعاف ودفاع مدني، عدا آليات تأهيل الطرقات وآليات أخرى لأعمال النظافة وإزالة النفايات، وبالنسبة للاحتياجات المطلوبة في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، فهي: آليات هندسية لأعمال تأهيل وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي وأجهزة فحص المياه، وأجهزة إلكترونية للكشف عن التسريبات في الشبكات، بعدما توزعت أضرار شبكات الصرف الصحي على امتداد أغلب قطاعات حلب بمسافة إجمالية تقدر بـ٤٥،٣٦٠ متراً».

وقال: «يستلزم قطاع الاتصالات تأمين مجموعات توليد للكهرباء باستطاعات مختلفة، وأنظمة للإنذار عن الحريق للوحات الرئيسية وحساسات وصافرات وكباسات ومستلزمات صيانة أبراج الاتصالات، بينما يحتاج قطاع الطاقة والكهرباء إلى آليات هندسية لأعمال تأهيل وصيانة شبكات الكهرباء ومحولات كهربائية باستطاعات مختلفة، مع مستلزمات صيانة الشبكة الكهربائية وقواطع كهربائية وكابلات، وقدرت التكاليف الإجمالية للتصليحات حتى تاريخ ٢٠٢٣/٤/١٥ بما يقارب ٥٠،٤ مليار ليرة سورية».

دراسة لإعادة الألق للغوطة بالزراعة والتنمية

نائب محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: لجنة لوضع تسعيرة جديدة للأمبيرات ونسبة توزيع مازوت التدفئة ٧٨ بالمئة

محمد منار حميجو

كشف نائب محافظ ريف دمشق جاسم المحمود أنه يوجد حالياً لجنة كشف لوضع تقدير استهلاك الأمبيرات من أجل وضع تسعيرة بعد إجراء الكشف من قبل اللجنة، مشيراً إلى أن اللجان لم تنته من عملها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المحمود أن نسبة وجود الأمبيرات في ريف دمشق تبلغ بحدود ٤٠ بالمئة وأنها موجودة في العديد من المناطق في الريف، لافتاً إلى أن الكثير من أصحاب الأمبيرات قدموا اعتراضات على التسعيرة الجديدة وبالتالي تم تشكيل اللجنة لدراسة الواقع ومن ثم العمل على وضع تسعيرة جديدة، مؤكداً أن المعترضين بينوا أنهم يتكلفون أكثر من التسعيرة التي تم وضعها.

وفيما يتعلق بموضوع أكشاك ذوي الشهداء والجرحى أكد المحمود: عقد اجتماع مع المجالس المحلية في المحافظة لتطبيق التعميم الصادر عن وزارة الإدارة المحلية والبيئة، لافتاً إلى أن البحث عن الساحات لنقل الأكشاك بدأ من اليوم التالي من صدور التعميم وإبلاغ المجالس المحلية، متوقعاً أنه حتى نهاية العام يتم الانتهاء من ظاهرة انتشار الأكشاك ونقلها إلى الأماكن التي تم تخصيصها لها من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن عدد الأكشاك الموجودة في المحافظة.

وفيما يتعلق بموضوع التنظيم العمراني في المحافظة بين المحمود أنه توجد رؤى مستقبلية لهذا الموضوع، لافتاً إلى أنه يتم وضع مخططات تنظيمية في كل التجمعات حتى لا يكون هناك انتشار للمخالفات في محافظة ريف دمشق، مضيفاً: كما أنه يتم تعديل في العديد من المخططات التنظيمية، مؤكداً أن ظاهرة المخالفات خفت كثيراً عما كانت عليه في السابق وأنه في العام الماضي وجد بعض المخالفات لكنها أقل بكثير من السنوات الماضية وأن ٨٠ بالمئة من هذه المخالفات تمت معالجتها مباشرة تطبيقاً للمرسوم ٤٠.

وكشف أنه يوجد حالياً دراسة في منطقة الغوطة لإعادة الألق لها من جديد من حيث الزراعة والتنمية وغير ذلك، مقدراً عدد سكان المحافظة حالياً بحوالي ٦ ملايين نسمة.

وفيما يتعلق بتوزيع مازوت التدفئة بين المحمود أن نسبة التوزيع وصلت إلى ٧٨ بالمئة وأنه كلما وردت كميات إلى المحافظة يتم توزيعها مباشرة، وبالتالي فإن التوزيع يكون بحسب الاستجرار الذي يرد إلى المحافظة.

وكانت وزارة الإدارة المحلية والبيئة أصدرت تعميماً تضمن إجراءات جديدة فيما يخص أكشاك ذوي الشهداء والجرحى وذلك بهدف تنظيم عملية الترخيص انطلاقاً من مبدأ التكافؤ والإنصاف بين المستفيدين سابقاً من رخص الإشغال القائمة والمتقدمين منهم للإشغال للمرة الأولى.

مهندسو القنيطرة يطالبون ببناء مقاسم بدلاً من تجمعات النازحين

المحافظ: الوضع الاقتصادي أوقف بناء المجمعات السكانية في منطقتي مشاع القنيطرة والحلس بعد إعداد المخططات التنظيمية

القنيطرة- خالد خالد

أوضح محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران أن توقف مشروع المجمعات السكانية والمقترح إقامتها في منطقتي مشاع القنيطرة والحلس بعد إعداد المخططات التنظيمية، كان بسبب الوضع الاقتصادي، آملاً بتحسن الظروف وعودة جميع أبناء التجمعات لأرض المحافظة والمساهمة في تنميتها وانتعاشها.

وبيّن جمران خلال مؤتمر فرع المهندسين في القنيطرة أن عدد أبناء التجمعات أكثر من المقيمين على أرض المحافظة، وقال: اليوم إذا طلبنا من الأهالي العودة إلى المحافظة لن يعود إلا كبار السن، مؤكداً على ضرورة السعي لتخفيف نسبة البطالة وخلق مشاريع استثمارية لمساعدة الأهالي والإسراع بعودتهم للإقامة في محافظتهم.

وأشار المحافظ إلى ضعف إقبال أصحاب الشهادات والكفاءات والمهندسين على الترشح لانتخابات الوحدات الإدارية ما أفسح المجال لوصول أشخاص ضعيفين وغير قادرين على وضع الخطط التي تنمي منطقتهم.

وعن اكتتاب أكثر من ٩٠ بالمئة بالمنطقة الصناعية من خارج أبناء المحافظة أجاب جمران: إن أبناء القنيطرة خافوا من الاكتتاب على المقاسم وغيرهم امتلك الجرأة والشجاعة، وحالياً هناك ٤٩ مكتتباً تقدموا بالترخيص وهناك معملان باشرا بالإنتاج، أما بالنسبة لمطلب إحداث مناطق حرفية بالوحدات الإدارية فهو مطلب حق ولكن عدد السكان على أرض المحافظة لا يساعد على ذلك في الوقت الراهن، والدليل أن المنطقة الحرفية في خان أرنبة لم تنطلق، كما أن عدد السكان الذين عادوا إلى بلدة الحميدية قليل ولا يسمح بأحداث منطقة حرفية فيها رغم تخصيص البلدية بالأرض اللازمة.

وطرح عضو مجلس النقابة أكرم الحسن قضية بلديات القنيطرة بتجمعات ريف دمشق والتي أحدثت في مناطق مخالفات لا يتحقق فيها أي شرط للتطور العمراني، وأغلبية البلديات من الدرجة الرابعة وكوادرها تعد على أصابع اليد الواحدة، علماً أن بعض تجمعات النازحين تعداد سكانها تجاوز ٢٠٠ ألف نسمة ويفترض أن تصبح مخططاتها التنظيمية مدناً.

ورأى أن الحل هو على أرض المحافظة وتنفيذ مقاسم سكنية في مدينة القنيطرة ومشاعها والحلس، متسائلاً لماذا لم تر النور المخططات التنظيمية لتلك المناطق (مشاع القنيطرة والحلس).

وأكد نقيب المهندسين السوريين غياث قطيني أهمية المؤتمر في تطوير آليات العمل النقابي والهندسي ومناقشة هموم المهندسين والعمل على حل الصعوبات التي تعترضهم، مشدداً على دور المهندسين في مرحلة إعادة الإعمار واستعداد النقابة لتقديم كل ما يلزم في سبيل تقديم أفضل الخدمات.

وطالب عضو مجلس النقابة سليمان محمد بضرورة اتباع رخص بلديات القنيطرة في درعا إلى نقابة مهندسي القنيطرة أسوة ببلديات ريف دمشق، وكذلك حصول المرخصين في المنطقة الصناعية على دراسة بيئية من أجل الحفاظ على البيئة وضرورة أن يكون الإقراض من صندوق الطاقة البديلة لأبناء التجمعات من مصارف القنيطرة.

كما طالب الأعضاء بضرورة البحث عن فرص عمل للمهندسين الخريجين الجدد، والعمل على إعادة التزام الدولة بتعيينهم فور تخرجهم وتأمين فرص عمل للمهندسين في المكاتب الهندسية من خلال تطبيق أنظمة مزاولة المهنة وطرح مشاريع جديدة، وكذلك السعي لدى رئاسة مجلس الوزراء لفرز المهندسين الجدد من أبناء القنيطرة ولكل الاختصاصات للعمل على أرض المحافظة والقيام بدورات تدريبية هندسية لتأهيل المهندسين الجدد في القنيطرة.

ولفت رئيس مكتب النقابات الفرعي جاسم البشوات إلى أهمية المقترحات المطروحة للنهوض بالعمل النقابي والهندسي وتحسين الظروف المعيشية للأعضاء، مؤكداً سعي النقابة لرعاية حقوق ومصالح المهندسين وجعلهم قوة حقيقية تمكنهم من القيام بأدوارهم الفعالة في إعادة إعمار الوطن.

مواطنون ينتظرون جوازات سفرهم تحت المطر في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

معاناة حقيقية للمواطنين سجلتها «الوطن» أمام فرع الهجرة والجوازات في السويداء تمثلت بالازدحام الكبير في الساحة الخلفية للفرع تحت المطر حيث تعود أسباب انتظار الأهالي ضمن الباحة الخلفية إلى إغلاق الصالة الرئيسية للفرع والتي جرى تعهيدها بهدف عمليات التوسيع والتنظيم منذ أربع سنوات ولم يجر تسليمها وافتتاحها حتى تاريخه، الأمر الذي انعكس على الأهالي من جهة لما خلفته عمليات التأهيل تلك من حرمانهم من التقدم والحصول على جوازاتهم بطريقة مريحة واضطرارهم إلى الوقوف لعدم تجهيز الساحة بأي مقاعد فضلاً عن عدم قدرة القسم المستثمر ضمن فرع الهجرة من استيعاب الأعداد الكبيرة المتقدمة يومياً والذي يصل بالحد الأدنى إلى ٣٠٠ مواطن الأمر الذي دفع إدارة الفرع إلى تنظيم عمليات الدخول والخروج لتقديم الأوراق والطلب من المواطنين الانتظار خارجاً ريثما تتم عمليات التسليم.

كما انعكس واقع الفرع على العاملين أنفسهم لاضطرارهم البقاء ضمن غرف ضيقة فضلاً عما خلفه ضيق المكان من ازدحام مع الأعداد الكبيرة من المراجعين والذي لا يتناسب مع المساحات المتوافرة ضمن كل غرفة والذي لا يمكن إنهائه أو تنظيمه بالشكل الأمثل إلا عند تسليم القسم الثاني من الفرع والذي خضع لعمليات التأهيل والتوسيع من هدم للجدران وإكساء وتجهيز.

وقد علمت «الوطن» أن التأخير في إنهاء الأعمال وتسليم القسم المشار إليه إنما يعود لعدم صرف كشوف الأعمال المنفذة للمتعهد تحت مبرر عدم وجود السيولة المالية الأمر الذي حال دون إكمال الأعمال.

مصدر مسؤول في قيادة شرطة السويداء أكد لـ«الوطن» أن قضية إنهاء أعمال التأهيل والتوسيع في فرع الهجرة في طور الحل وأن التأخير في تسديد قيمة الكشوف المالية تعود إلى الظروف التي مرت بها البلاد خلال سنوات الأزمة والتي أدت إلى توجيه أعمال التمويل إلى المناطق الأكثر ضرراً والتي تعرضت للتخريب والدمار.

مشيراً إلى أنه تم خلال الموازنة المالية للعام الحالي رصد مبالغ لتسديد قيمة الكشوف على دفعات حتى منتصف العام ليتسنى استلام القسم وفتح أبوابه أمام المراجعين.

اللحوم ترتفع في الحسكة

معتمدو حي «الميريديان» يبيعون الخبز بضعف السعر النظامي

مدير التموين لـ«الوطن»: ١٢ مخالفة خلال شهر!!

الحسكة- دحام السلطان

اشتكى عدد من المواطنين المقيمين في حي الميريديان «وسط مدينة الحسكة»، على التجاوزات «غير المعقولة» التي تحصل من بعض معتمدين مادة الخبز الذين يقومون ببيعهم المادة، وفق مخصصات اعتمادهم من فرن الحي في مناطق سكنهم، على نحو غير نظامي والمحدد لبيع الخبز.

وبيّن الشاكون لـ«الوطن»، أن بعض معتمدي مادة الخبز يجبرونهم على شراء ربطة الخبز بمبلغ ١٠٠٠ ليرة، على النحو المغاير لسعر المبيع النظامي لها من منفذ البيع في المخبز والذي كان محدداً بمبلغ ٤٠٠ ليرة فقط.

ورداً على الشكوى أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في الحسكة علي الخليف لـ«الوطن» أنه تم الانتهاء من المشكلة والزام جميع معتمدي الأفران، وبعد رفع السعر الأخير للمادة من ٤٠٠ ليرة إلى ٨٠٠ ليرة، وتم إضافة مبلغ ٢٠٠ ليرة تُقسم مناصفة بين المعتمد والناقل للمادة من الفرن إلى مناطق سكن الموطن، ليصبح سعر الربطة ١٠٠٠ ليرة، مبيناً أن أي تجاوز لهذا الإجراء ستتم محاسبة المخالف، وفق الطرق والإجراءات القانونية النافذة والمعمول بها.

على خط مواز وحسب شكاوى المواطنين أيضاً حول الارتفاع المتزايد الذي بات لا يُطاق نحو الأسعار، وعدم استقرارها وتفاوتها من منطقة إلى أخرى، أوضح الباعة أن أسعار اللحوم البيضاء عادت إلى الارتفاع وكذلك الحال بالنسبة لأسعار اللحوم الحمراء «المحلية المصدر» التي ارتفعت أسعارها هي الأخرى أيضاً، حيث وصل سعر كغ منها بشكل وسطي بين ١٥٠- ١٧٥ ألف ليرة، وفي الأحياء خارج نطاق عمل دوريات المراقبة التموينية ترتفع إلى أكثر من هذا السعر، ما انعكس سلباً أيضاً على حركة السوق وضعف القوة الشرائية لدى المواطن، نتيجة ضعف العرض، حيث وصل سعر الفروج المذبوح في أسواق الحسكة، إلى ٢٨ ألف ليرة، بينما حافظت بقية المواد الغذائية والسلعية الاستهلاكية على معدلات ارتفاع أسعارها في أسواق الحسكة، والتي أصبح بعضها يتبدل ويرتفع بشكل صارخ بين ساعة إلى أخرى، ومن بائع إلى آخر ومن أحياء وسط المدينة إلى الأحياء الواقعة خارج نطاق عمل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وفي جولة لـ«الوطن» على الأسواق تبين أن سعر طبق مادة البيض يتراوح بين ٤٦- ٥٠ ألف ليرة، وكذلك مادة السكر حافظت على ارتفاع سعرها، ووصل سعر كغ منها إلى ١٣ ألف ليرة، ومادة الشاي وصل سعر كغ منها إلى ١٥٠ ألف ليرة، والرز النوع الأول والبرغل كذلك إلى ١٣ ألف ليرة، وسعر الزيت النباتي سعة اللتر الواحد ١٨ ألف ليرة، وكذلك سعر عبوة زيت الزيتون سعة ٩٠٠ غرام إلى ٦٥ ألف ليرة، وسعر كغ حليب البودرة كامل الدسم «المائدة» ١٧ ألف ليرة، وسعر كغ السمن النباتي ٢٥ ألف ليرة، وعلبة رب البندورة سعة ٤٥٠ غراماً ١٢٥٠٠ ليرة، وهذا ما ينطبق أيضاً على أسعار الخضراوات والفواكه «المحلية المصدر» التي حافظت على ارتفاعها.

من جانبه أشار رئيس دائرة حماية المستهلك بالمديرية عماد الدرعان، أن عدم ثبات الأسعار واستقرارها ونفاوتها من منطقة إلى أخرى يرتبط بسعر الصرف للقطع الأجنبي باعتباره هو العملة المتداولة لدى الموردين خارج نطاق عمل المراقبة التموينية، وتحكمهم بالسوق، واقتصار عملية دخول المواد السلعية إلى المحافظة بطرق غير شرعية عبر معبر «سيمالكا» النهري «غير الرسمي» الذي يربط المحافظة بشمال العراق، وخضوع المادة لمعدلات العرض والطلب وحسب سعر الصرف، ما أدى إلى ثبات الارتفاع في الأسعار.

وبيّن أن دوريات المراقبة التموينية لدى المديرية، تعمل رغم ظروفها التي تكاد تكون خارجة عن إرادة عمل المديرية وتقصيرها في فرض رقابتها، كما ينبغي بشكل كامل ومتوازن وعادل على كامل مساحة الأسواق في المحافظة واقتصاره على مساحات ضيقة منها، وهو الخاص بنطاق عمل وجود دوريات المديرية لممارسة دورها الرقابي التمويني، نتيجة للظروف الراهنة التي تشهدها محافظة الحسكة.

ولفت إلى أنه تم تنظيم ١٢ ضبطاً تموينياً، خلال الشهر الماضي على مستوى المحافظة، تتعلق بالامتناع عن بيع الخبز التمويني وانتاج خبز سيئ الصنع، وخبز بوزن ناقص، وعدم تداول فواتير، وعدم الإعلان عن الأسعار، وتم تنظيم الضبوط الخاصة بها وإحالتها إلى القضاء المختص، كما تم تنظيم ٧ ضبوط عينات لمواد غذائية متنوعة وهي الآن قيد التحليل المخبري.